

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سطور

الرسائل الرئيسية

استمر معدل الجوع حول العالم بالتراجع، ولو بوتيرة تدريجية، فبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ٧٩٥ مليوناً، ما يعني انخفاضاً في أعداد الجوع بنسبة ١٦٧ مليون نسمة خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد برز هذا التراجع في البلدان النامية بوجه خاص، على الرغم من النمو المرتفع للسكان.

يعتبر عام ٢٠١٥ نقطة مفصلية إذ تنتهي عنده فترة رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة إلى مجمل الأقاليم النامية، فهي لم تتمكن من تحقيق الغاية الخاصة بخفض عدد الجوع في العالم بنسبة ٥٠ في المائة قبل عام ٢٠١٥ بهامش بسيط، إلا أن بعض الأقاليم المحددة مثل أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا، والقوقاز وآسيا الوسطى وإقليمي أفريقيا الشمالية والغربية قد تمكنت من بلوغ الغاية، إذ أحرزت تقدماً في خفض نقص التغذية.

نجح ٧٢ بلداً نامياً من أصل ١٢٩ في بلوغ الغاية الخاصة بالجوع للهدف الإنمائي للألفية. وتتمتع معظم تلك البلدان بظروف سياسية مستقرة وبالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى انتهاج سياسات سليمة للحماية الاجتماعية ترمي إلى مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً.

بالنسبة إلى الأقاليم النامية عامةً، تراجع بالتوازي المؤشران الرسميان للغاية الخاصة بالجوع - أي انتشار نقص التغذية ونسبة نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة - ما دلّ على الاتساق في تحقيق هذه الغاية. وفي العديد من البلدان، حيث كان الحد من سوء التغذية بطيئاً، لا يزال هناك مجال لتحسين جودة الوجبات الغذائية وظروف النظافة والوصول إلى المياه النظيفة، ولا سيما للمجموعات الأكثر فقراً من السكان.

يتمثل أحد العوامل الرئيسية للنجاح بخفض نقص التغذية في النمو الاقتصادي، ولكن فقط حين يكون شاملاً - أي حين يتيح فرصاً للفقراء الذين يملكون القليل من الأصول والمهارات، من أجل تحسين سبل معيشتهم. وبشكل تدعيم إنتاجية المزارعين الأسريين وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية عنصرين رئيسيين لتشجيع النمو الشامل، بالإضافة إلى أسواق كفوءة، وحوكمة تمكّن الجميع من إسماع صوتهم.

أدت النزاعات أو عدم الاستقرار السياسي أو الكوارث الطبيعية إلى أزمات ممتدة، ففاقمت حالة الضعف وانعدام الأمن الغذائي. وبعد الالتزام السياسي القوي واحترام حقوق الإنسان الأساسية وتكامل المساعدات الإنسانية والإنمائية، أموراً ضرورية للتصدي للأزمات الممتدة.

تمكّن ٧٢ بلداً نامياً من بلوغ
غاية الهدف ١ من الأهداف
الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥
والمتمثلة بخفض نسبة
الجوع إلى النصف



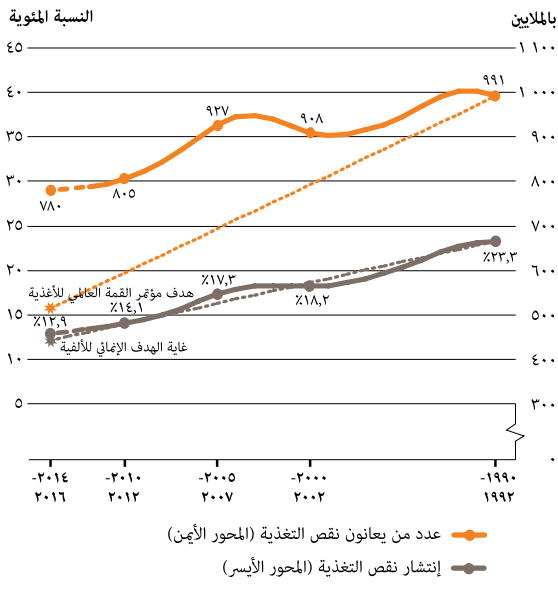
©FAO/Seyllou Diallo

”لا يزال الجوع يشكل تحدياً يومياً لنحو ٧٩٥ مليون شخص حول العالم، بمن فيهم ٧٨٠ مليوناً في الأقاليم النامية. ويجب أن يبقى استئصال الجوع التزاماً أساسياً لصانعي القرارات على المستويات كافة.“

جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

معلومات عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٥

مسار نقص التغذية في الأقاليم النامية: التقدم الفعلي والمتوقع نحو تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية



ملاحظة: تشير بيانات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٤ إلى تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

يستعرض إصدار هذا العام لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المعمول بها دولياً، والهدف الخاص بالجوع لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦، وهو ينظر في ما يتوجب فعله مع انتقالنا إلى خطة التنمية المستدامة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

ويقيس التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية كلاً من نقص التغذية أو الجوع، وانتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة. وهو يقارن التقدم المحرز على صعيد المؤشرين المذكورين عبر الأقاليم وعلى مر الوقت، مقدماً فكرة معمقة عن مدى تعقيد الأمن الغذائي.

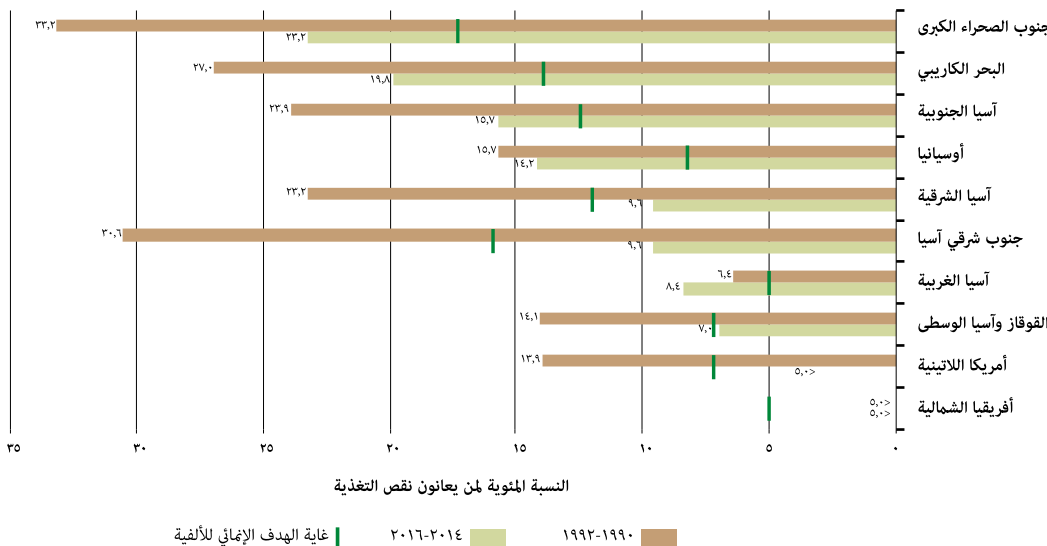
وعلى الرغم من التقدم المحرز بشكل عام، لا يزال هناك الكثير مما يتوجب فعله لاستئصال الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. ولا يقوم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العام لعام ٢٠١٥ بتقدير التقدم المحرز حتى الآن وحسب، بل يحدد أيضاً المشاكل المتبقية ويقدم إرشادات حول السياسات المعنية التي يجب التركيز عليها في المستقبل.

الاتجاهات العالمية

ومنذ مطلع التسعينيات تراجع عدد الجياع بنسبة ٢١٦ مليون نسمة حول العالم ما يعني تراجعاً بنسبة ٢١,٤ في المائة، بغض النظر عن ازدياد عدد سكان العالم بنسبة ١,٩ مليار نسمة. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التغييرات في البلدان المكتظة بالسكان مثل الصين والهند، حيث أحرز تقدم سريع خلال فترة التسعينيات.

كان أكثر من شخص واحد من أصل تسعة أشخاص في العالم لا يزال يعاني من الجوع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وقد تراجع العدد الإجمالي لناقصي التغذية في السنتين الماضيتين، وقد سجل تراجع في حصتهم من مجمل سكان العالم، أو بمعنى آخر في انتشار نقص التغذية، من ١٨,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٠,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، ما يشير إلى عدد أقل من ناقصي التغذية ضمن عدد سكان العالم الآخذ في النمو.

اتجاهات نقص التغذية: أحرز تقدم في المناطق جميعها تقريباً، ولكن بنسب متفاوتة جداً



ملاحظة: تشير بيانات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٤ إلى تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

النجاح الكثيرة على المستوى القطري وما دون الإقليمي. ويسجل العبء الأكبر للجوع في آسيا الجنوبية، حيث يبلغ عدد ناقصي التغذية في الإقليم ٢٨١ مليوناً. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعاني من الجوع شخص واحد من كل أربعة أشخاص، أي ٢٣,٢ في المائة من السكان.

أما الإقليم الأكثر نجاحاً في أفريقيا من حيث تخفيض معدلات الجوع، فقد كان أفريقيا الغربية حيث تراجع عدد الأشخاص ناقصي التغذية بنسبة ٢٤,٥ في المائة منذ الفترة ١٩٩٢-١٩٩٠. وقد تحقق هذا النجاح على الرغم من عوامل مقيدة مثل النمو السريع للسكان وموجة الجفاف التي ضربت الساحل الأفريقي وارتفاع أسعار الأغذية في السنوات الأخيرة. وقد تمكن ما مجموعه ١٨ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تحقيق الغاية ج الخاصة بالجوع للهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهناك أربعة بلدان أخرى على وشك بلوغها، بمعنى أنه من المتوقع أن تحققها قبل عام ٢٠٢٠ في حال بقيت الاتجاهات الحالية مستمرة.

وفي الكثير من البلدان التي حققت تقدماً متواضعاً، لطالما أدت عوامل من قبيل الحرب والاضطرابات الأهلية ونزوح اللاجئين إلى إحباط جهود خفض الجوع، لا بل تسببت أحياناً بزيادة عدد الجياع.

تفاوتت معدلات التقدم تفاوتاً كبيراً، ليس فقط لدى فرادى البلدان بل أيضاً عبر الأقاليم والأقاليم الفرعية.

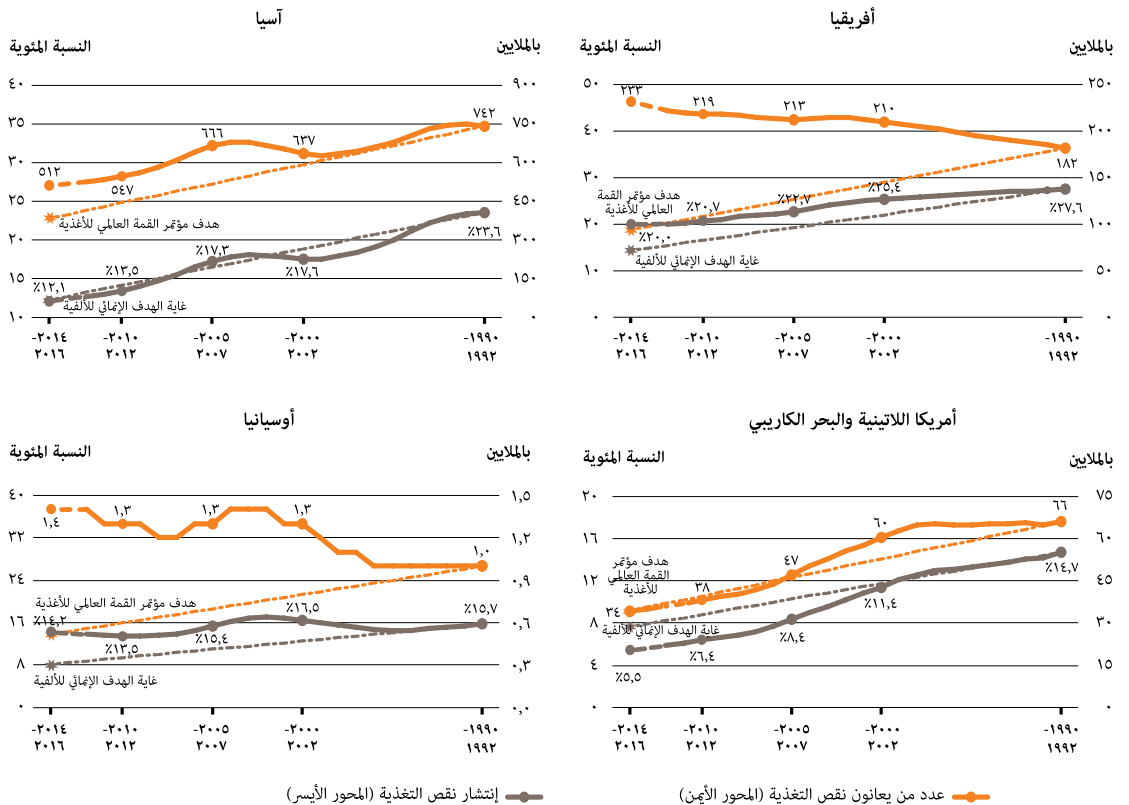
فعلى سبيل المثال تم تخفيض انتشار الجوع بوتيرة سريعة في آسيا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية وكذلك في أمريكا اللاتينية؛ وبقي نقص التغذية في معظم بلدان أفريقيا الشمالية يعني شريحة صغيرة من السكان، تقل عن الخمسة في المائة. فيما شهدت أقاليم أخرى بما فيها البحر الكاريبي وأوسيانيا وآسيا الغربية تقدماً إجمالياً ولكن بوتيرة أبطأ.

وقد تمكنت أمريكا الجنوبية من خفض انتشار نقص التغذية بنسبة تعدت الخمسين في المائة فجعلته دون الخمسة في المائة. وكان التقدم في أمريكا الوسطى أبطأ بكثير إذ بلغ ٣٨,٢ في المائة.

والكثير من البلدان التي أحرزت تقدماً في مكافحة الجوع قد تمتعت بظروف الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي عامة ناهيك عن توسع القطاعات الأولية لديها ولا سيما الزراعة ومصايد الأسماك وقطاع الغابات. وقد انتهج الكثير منها سياسات رامية إلى تشجيع وحماية الوصول إلى الغذاء.

وفي إقليمين اثنين هما آسيا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان التقدم بطيئاً، على الرغم من قصص

تفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية وهدف مؤثر القمة العالمي للأغذية بين الأقاليم تفاوتاً ملحوظاً



غاية عام ٢٠١٥ - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

للألفية، فيما تعذر تحقيق تسع غايات أخرى ولكن بهامش بسيط.

ومن أجل التقدم باتجاه تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية للأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يكون الغذاء متاحاً وسهل الوصول ومتوفراً بكمية وجودة مناسبين لضمان التغذية الجيدة. وتساهم التغذية الجيدة في النمو البشري وتساعد الناس على تحقيق قدراتهم الكاملة والاستفادة من الفرص التي تقدمها عملية التنمية.

وتؤثر الحوكمة الجيدة والاستقرار السياسي وسيادة القانون وغياب النزاعات والحروب الأهلية أو الصدمات المناخية أو التقلب المفرط لأسعار الأغذية - في جميع أبعاد الأمن الغذائي.

في عام ١٩٩٠، اجتمع زعماء العالم واعتمدوا إعلان الأمم المتحدة للألفية فحددوا ثمانية أهداف إنمائية للألفية بما فيها الهدف الأول الذي يقضي بخفض نسبة الجوع ومعدل الفقر إلى النصف، ما عكس التزام العالم بتحسين حياة المليارات من البشر.

وما زال أمامنا نصف عام قبل نهاية عام ٢٠١٥، أي المهلة النهائية لتحقيق معظم غايات الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الغاية المتعلقة بالجوع.

وبحسب ما يدل عليه تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٥، فإن أكثر من ٢١٦ مليون شخص قد انتشلوا من براثن الجوع - وحتى يومنا هذا تمكن ٧٢ بلداً من تحقيق الغاية الخاصة بالجوع في سياق الأهداف الإنمائية

النمو الاقتصادي الشامل

إن العامل الأساسي هو "النمو الشامل"، أي النمو الذي يعزز وصول الجميع إلى الغذاء والأصول والموارد، لا سيما للفقراء والنساء لكي يتمكنوا من تطوير قدراتهم. وبالتالي، فيما يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً من شروط التقدم على صعيد خفض الفقر والجوع، لا سيما في مواجهة التوسع السكاني، فهو ليس كافياً.

يُعد النمو الاقتصادي أيضاً عاملاً أساسياً في مكافحة الجوع - فالبلدان التي تصبح أكثر غنى تكون أقل عرضة لانعدام الأمن الغذائي. ولكن فيما تتمتع الحكومات في الاقتصادات سريعة النمو بمزيد من الموارد التي تستطيع تخصيصها لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، قد لا يترجم هذا بالضرورة إلى توفر غذاء للجميع.



أفغانستان - مزارعة تنخل حبوب القمح يدويا في حقل قمح بالقرب من مزار الشريف.

وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، من خلال زيادة اليد العاملة وإنتاجية الأراضي، آثار إيجابية ملفتة على سبل معيشة الفقراء، وذلك عبر زيادة إتاحة الغذاء والمدخول.

وعبر أنحاء العالم النامي، يعيش معظم الفقراء ومعظم الجوع في المناطق الريفية حيث تشكل الزراعة الأسرية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة النظام الرئيسي للمزارع. ولنمو الزراعة الأسرية

الحماية الاجتماعية عامل أساسي

الأفريقيين من أجل أفريقيا"، الذي يربط المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج التغذية المدرسية، أن يعظم تأثير تلك البرامج من حيث تخفيض معدلات الفقر.

واليوم، يملك كل بلد في العالم برنامجاً واحداً على الأقل لشبكات الأمان الاجتماعية. وقد نفذت برامج التغذية المدرسية - وهي النوع الأكثر انتشاراً من برامج الحماية الاجتماعية - في ١٣٠ بلداً.

وخلال السنوات العشرين الماضية تبين أن تلك البرامج تؤدي دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. ولكن، على الرغم من النمو السريع لبرامج الحماية الاجتماعية، فإن ٧٠ في المائة من سكان العالم محرومون من نوع معين من أنواع الضمان الاجتماعي ما يدل على الحاجة إلى توسيع تغطية تلك البرامج بشكل كبير من أجل استئصال الجوع.

أصبحت نظم الحماية الاجتماعية أداة مهمة لمكافحة الجوع. فهناك أكثر من ١٠٠ بلد لديه برنامج من برامج التحويلات النقدية التي تركز على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم ولا سيما للأطفال. كما أن خطط توزيع الأغذية وبرامج ضمان العمالة مهمة هي أيضاً.

وقد كان توسيع نطاق الحماية الاجتماعية عبر العالم النامي عاملاً أساسياً للتقدم نحو الغاية الخاصة بالجوع للأهداف الإنمائية للألفية. وكثيراً ما يؤدي توفير التحويلات النقدية المنتظمة والقابلة للتوقع إلى الأسر الفقيرة، دوراً حاسماً من حيث سد الثغرات الفورية على مستوى الأغذية، ولكنه يستطيع أيضاً أن يحسن حياة الفقراء وسبل معيشتهم عبر تخفيف القيود عن قدراتهم الإنتاجية.

ويمكن للجمع بين الحماية الاجتماعية والتدابير التكميلية للتنمية الزراعية، مثل برنامج "الشراء من



©FAO/Giulio Napolitano

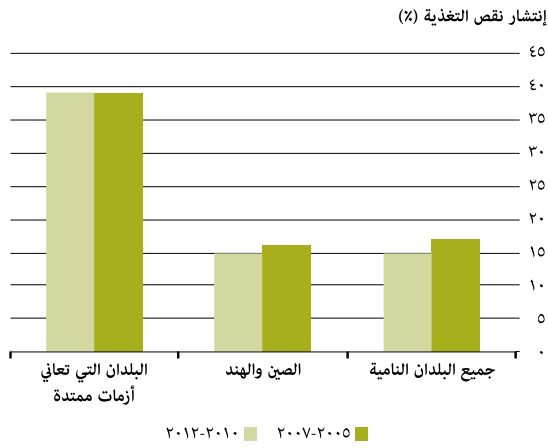
إثيوبيا - تلامذة مدرسة يتناولون الغذاء الذي أعدته مجموعة من النساء المشاركات في برنامج للتغذية المدرسية.

الأزمات الممتدة والجوع

ومتواصلين ومنتشرين على نطاق واسع. وبلغ المجموع التقريبي للسكان الذين عانوا من الأزمات الممتدة في عام ٢٠١٢ نحو ٣٦٦ مليون نسمة، من بينهم ١٢٩ مليوناً عانوا من نقص التغذية - أي ما يعادل ١٩ في المائة من مجمل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حول العالم.

يتعرض قسم كبير من سكان البلدان والمناطق التي توجد فيها أزمات ممتدة، بشكل فادح للموت والأمراض وتعطيل سبل العيش على امتداد فترة زمنية طويلة. وعادة ما تكون الحوكمة في ظل تلك الظروف ضعيفة جداً إذ تكون للدولة قدرة محدودة على الاستجابة للمخاطر التي تهدد السكان، أو التخفيف من وطأتها أو تقديم المستويات الكافية من الحماية.

إنعدام الأمن الغذائي: هل الأزمات الممتدة مختلفة؟



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وفي عام ١٩٩٠، واجه ١٢ بلداً في أفريقيا أزمات غذائية كان أربع منها وحسب من ضمن أزمات ممتدة. وبعد ٢٠ سنة فقط، بات ٢٤ بلداً في أفريقيا يعاني من أزمات غذائية، ١٩ منها مرتبطة بسباق أزمة امتدت لثماني سنوات أو أكثر من أصل السنوات العشر الماضية.

والنزاعات سبب متزايد وراء الأزمات الممتدة وغالباً ما تقترن بالكوارث الطبيعية. وانعدام الأمن الغذائي هو من العوامل المفارقة المتعددة الكفيلة بإشعال فتيل النزاعات أو الزيادة في تأزمها.

وعلى الرغم من أن الأزمات الممتدة تختلف من حيث أسبابها وآثارها، فانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية هما من التجليات الشائعة لها ويكونان حادين بشكل خاص



هايتي - امرأة تروي نباتات داخل دواليب وزعها المركز الزراعي للمدني للمتضررين من زلزال ٢٠١٠ الذين يعيشون في الخيم.

والتنمية، بطريقة متسقة ومنهجية، أن تكون فكرة أوضح عن كافة صكوك السياسات العامة المتاحة لها وأن تتمتع بالمرونة لتطبيق مزيج السياسات الأكثر فعالية لتحقيق أهدافها.

لا تشكل التجارة تهديداً أو حلاً ناجحاً فيما يخص الأمن الغذائي، ولكن بوسعها فرض تحديات وحتى مخاطر توجب على الحكومات النظر فيها. وينبغي للبلدان، لضمان استيفاء احتياجاتها على صعيد الأمن الغذائي

الآثار المحتملة لتحرير التجارة على أبعاد الأمن الغذائي

| الآثار المحتملة السلبية | الآثار المحتملة الإيجابية | |
|--|---|-----------|
| <p>بالنسبة إلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، يمكن لارتفاع الأسعار في الأسواق المالية أن يحول جزءاً من الإنتاج المتاح سابقاً للاستهلاك المحلي نحو التصدير مما يمكن أن يقلل من توافر الأغذية الأساسية محلياً.</p> <p>بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية، فإن المنتجين المحليين غير القادرين على التنافس مع الواردات من المرجح أن يقلصوا الإنتاج مما يقلل من الإمدادات المحلية ويضيع فرص التأثيرات المضاعفة للأنشطة الزراعية في اقتصادات المناطق الريفية.</p> | <p>تعزز التجارة الواردات وترفع درجة الجودة والتنوع للأغذية المتوفرة.</p> <p>آثار ديناميكية على الإنتاج المحلي: قد تحدث زيادة التنافس في الخارج تحسينات على مستوى الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار والبحث والتطوير والآثار الجانبية للتكنولوجيا.</p> | التوافر |
| <p>بالنسبة إلى البلدان المصدرة الصافية للأغذية، قد ترتفع أسعار المنتجات القابلة للتصدير.</p> <p>قد تنخفض العمالة والإيرادات في القطاعات الحساسة والمتنافسة على الواردات.</p> | <p>بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، تنخفض أسعار الأغذية عادة عندما تقل حماية الحدود.</p> <p>في القطاعات التنافسية من المرجح أن ترتفع الإيرادات نتيجة زيادة الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى الصادرات.</p> <p>من المرجح أن تنخفض أسعار المدخلات.</p> <p>إن منافع الاقتصاد الكلي الناجمة عن انفتاح التجارة مثل نمو الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من شأنها أن تدعم النمو والعمالة وهذا بدوره يعزز الإيرادات.</p> | الوصول |
| <p>ارتبطت زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة بزيادة استهلاك أغذية أرخص وأسهل توافراً ذات أسعار حرارية عالية/قيمة غذائية متدنية.</p> <p>يمكن لتحديد أولويات صادرات السلع الأساسية أن يحول الأراضي والموارد عن الأغذية التقليدية الأصلية التي هي أفضل من الناحية التغذوية.</p> | <p>قد تشجع زيادة تنوع الأغذية المتوفرة وجود نظم غذائية أكثر توازناً وتلائم تفضيلات وأذواق مختلفة.</p> <p>قد تتحسن سلامة الأغذية وجودتها لو كان لدى المصدرين نظم مراقبة وطنية أكثر تطوراً أو إذا كانت المعايير الدولية تطبق بصرامة أشد.</p> | الاستخدام |
| <p>بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، فإن الاعتماد أساساً على الأسواق العالمية من أجل الإمدادات الغذائية وعلى سياسات التجارة المنفتحة يقلل من المساحة المتوفرة للسياسة العامة لمعالجة الصدمات.</p> <p>قد تتأثر البلدان المستوردة الصافية للأغذية بتغيرات السياسة التجارية للمصدرين، مثل تدابير حظر الصادرات.</p> <p>قد تصبح القطاعات التي تكون في مراحلها الأولى أكثر تأثراً بصدمات الأسعار و/أو الارتفاعات المفاجئة للواردات.</p> | <p>تقلل الواردات من الأثر الموسمي على توافر الأغذية وأسعار المستهلك.</p> <p>تخفف الواردات من مخاطر الإنتاج.</p> <p>الأسواق العالمية أقل عرضة للصدمات المتصلة بالسياسة العامة أو بأحوال المناخ.</p> | الاستقرار |

الالتزامات الجديدة للحد من الجوع

وتدعم منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها المتخذون من روما مقرأ لهم بصفتهم شركاء ناشطين في منظومة الأمم المتحدة، الجهود الوطنية وغيرها من الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، من خلال تحدي القضاء على الجوع، وإعلان روما بشأن التغذية لعام ٢٠١٤، وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

قُطعت مؤخراً التزامات كبرى للحد من الجوع على المستوى الإقليمي - مثل مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية من الجوع، والشراكة المتجددة للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥، ومبادرة القضاء على الجوع في غرب أفريقيا، وتحدي القضاء على الجوع في آسيا-المحيط الهادي، والمبادرات التجريبية في عدد من فرادى البلدان.

العوامل المحفزة للتقدم

- النمو الاقتصادي ضروري لدعم التقدم على صعيد تخفيف الفقر وخفض الجوع وسوء التغذية. ولكنه ليس كافياً.
- إن النمو الشامل - أي النمو الذي يتيح الفرص للذين يملكون أصولاً ومهارات وفرصاً قليلة - يحسّن مدخول الفقراء وسبل معيشتهم، وهو فعال في مكافحة الجوع وسوء التغذية. ويشكل فقراء الريف نسبة عالية ممن يعانون الجوع وسوء التغذية في البلدان النامية، ولذا يمكن للنمو في الزراعة والقطاع الريفي أن يشكّل مكوناً مهماً من استراتيجية تعزز النمو الشامل وتحسّن الأمن الغذائي والتغذية.
- يكون تحسين إنتاجية الموارد المملوكة من المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة في معظم الأحيان عنصراً ضرورياً للنمو الشامل وله تداعيات واسعة على سبل معيشة فقراء الريف والاقتصاد الريفي بشكل عام. ويمكن للأسواق الكفوءة للأغذية والمدخلات واليد العاملة أن تساعد على إدماج المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاد الريفي وتمكّن فقراء الريف من تنويع سبل معيشتهم، وهو أمر ضروري لإدارة المخاطر وخفض معدلات الجوع وسوء التغذية.
- في حالات كثيرة يتمتع الانفتاح التجاري العالمي بقدرة مهمة على تحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال زيادة إتاحة الأغذية وتعزيز الاستثمار والنمو. وينبغي للاتفاقيات التجارية الدولية أن تنص على ضمانات ومساحة أكبر للسياسات فيما يخص البلدان النامية، لتجنب الآثار السلبية على الأمن الغذائي والتغذية.
- تساهم الحماية الاجتماعية مساهمة مباشرة في خفض الجوع وسوء التغذية عبر تعزيزها ضمان كسب الدخل والوصول إلى تغذية ورعاية صحية وتعليم أفضل. ومن خلال زيادة القدرات البشرية والتخفيف من أثر الصدمات، تتيح الحماية الاجتماعية لمدقي الفقر المشاركة في عملية النمو، من خلال وصول أفضل إلى العمل اللائق.
- يكون انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أعلى بكثير في الأزمات الممتدة الناتجة عن الصراعات والكوارث الطبيعية. والالتزام السياسي القوي ضروري لمعالجة جذور الأزمات الممتدة. ويجب أن يتركز العمل على التصدي للضعف، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان، وتكامل المساعدات الإنسانية والإمائية.

اقتباس: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٥. حالة انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠١٥، تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام ٢٠١٥: تقييم التقدم المتفاوت. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

هذه خطوط عريضة موجزة لمطبوعة حالة انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠١٥. تقدّم النسخة الكاملة للتقرير تقديرات جديدة لنقص التغذية وأحدث المعلومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالجوع وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

للاطلاع على التقرير الكامل: <http://www.fao.org/3/a-i4646a.pdf>

